

Distr.: General
29 September 2003
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أشرت في تقريري المقدم إلى مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (S/2002/1259) إلى أن توقيع اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في بوروندي سيستلزم استعراضا للمهام التي أوكلها المجلس إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وللموارد اللازمة للاضطلاع بها.

ومنذ ذلك الحين، وقّعت حكومة بوروندي الانتقالية اتفاقات وقف إطلاق نار مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (ندايكينغوروكي) وحزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (موغابارابونا)، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، ومع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية (نكورونزيزا) في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. والجماعة المسلحة الوحيدة التي لم توقع بعد اتفاق وقف إطلاق نار مع الحكومة هي حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية (رواسا). وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن البعثة الأفريقية في بوروندي يجري نشرها لتقديم المساعدة في تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار.

وتذكرون أن مجلس الأمن كان قد أعرب في بيانه الرئاسي المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/40) عن اعتزامه دعم التنفيذ الفوري والكامل لاتفاقات وقف إطلاق النار. وطلب مني أيضا ”أن أدرس الوسائل الكفيلة بالاستجابة بصورة إيجابية وعلى وجه الاستعجال“ لطلبات الأطراف في بوروندي وطلبات ميسر عملية السلام، وخاصة فيما يتعلق بتعيين رئيس اللجنة المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار. وقد نص اتفاق أروشا على هذه اللجنة بوصفها جهازا فرعيا من أجهزة لجنة رصد التنفيذ، وتتكون من الرئيس وممثلين من الحكومة الانتقالية وحركات التمرد والاتحاد الأفريقي وقائد قوات البعثة الأفريقية في بوروندي.

300903 300903 03-53529 (A)

وطلب مني مجلس الأمن مؤخرا في بيانه الرئاسي المؤرخ ٢ أيار/مايو ٢٠٠٣ (S/PRST/2003/4)، مواصلة دعم عملية السلام في بوروندي، بما في ذلك التنفيذ الفوري والتام لاتفاقات وقف إطلاق النار التي وقعتها الأطراف في بوروندي.

وبغية مساعدة اللجنة المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار على الاضطلاع بعملها بسرعة، عينت الكولونيل الحاج أليون سامبا (السنغال) رئيسا لها. وتم إيفاده إلى مكتب الأمم المتحدة في بوروندي في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٣، واستطاعت اللجنة أن تبدأ أنشطتها بعد ذلك بقليل.

وستقوم اللجنة المشتركة بتنسيق وحل المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار والتصدي للمسائل العسكرية الناشئة عن فترة التنفيذ. وإثر توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار بين الحكومة والجماعات المسلحة، سيكون من الضروري زيادة عدد موظفي مكتب الأمم المتحدة في بوروندي وموارده من أجل تمكين رئيس لجنة رصد التنفيذ من تقديم الدعم الفني والإداري اللازم للجنة المشتركة للقيام بأنشطتها. وينبغي أن يكون في عداد الموظفين الإضافيين المطلوبين في هذه المرحلة: رئيس اللجنة المشتركة، مستشار شرطة مدنية/سيادة القانون، وموظفان للشؤون السياسية لديهما خبرة في مجال حفظ السلام، ومستشار لشؤون نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وموظفو الدعم اللازمين.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. **عنان**